جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التنمية الوطنية ودور البحث العلمي في تخطيطها وتنفيذها

الدكتور اكرم نشأت ابراهيم

الرياض

1408 هـ - 1988 م

التنمية الوطنية ودور البحث العلمي في تخطيطها وتنفيذها

الدكتور أكرم نشأت ابراهيم

أولاً: التنمية الوطنية:

ينقسم العالم اليوم الى مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى هي الدول المتقدمة التي تحظى بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والمجموعة الثانية هي الدول النامية أو الأقل تطورا، وهي التي كانت أصلا دولا متخلفة اقتصاديا واجتماعيا.

وعملية التنمية الوطنية التي تجري على نحو متفاوت في الدول النامية، ومنها الدول العربية، لتطويرها الى مرتبة الدول المتقدمة، هي عملية متعددة الجوانب، تستهدف تحقيق زيادة سريعة، خلال فترة من الزمن، لاستكمال النقص الذي تعانيه مجتمعات هذه الدول في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتبعا لذلك تتشعب التنمية الى تنمية اقتصادية تعنى بمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي، وتنمية اجتماعية تعنى بمعالجة مشكلات التخلف الاجتماعي، وهذان المجالان متكاملان اذ لا بد من مواكبة اجراءات التنمية الاجتماعية لاجراءات

التنمية الاقتصادية، وان كانت التنمية الاقتصادية في اغلب صورها تؤدي الى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية حيث انها في المدى البعيد تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد كما ان التنمية الاجتماعية تؤدي الى جانب وظيفتها الاجتماعية وظيفة اقتصادية اذ انها في المدى البعيد، تهدف الى تحقيق اقصى استثمار ممكن للطاقات البشرية الموجودة في المجتمع، ومع ذلك فهناك من بين اجراءات التنمية الاقتصادية ما لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق اهداف اجتماعية ما لم يصاحبها اجراء من اجراءات التنمية الاجتماعية، مثال ذلك زيادة الانتاج فهو اجراء اقتصادي بحت، قد لا يؤدي الى رفع مستوى معيشة الأفراد، اذا لم تصاحبه عدالة توزيع الدخل بين المواطنين، وهو اجراء اجتماعي لابد منه

كما يلاحظ من جهة اخرى ان التنمية الاقتصادية التي لا تكون مصحوبة بتنمية اجتماعية تؤدي الى اثارة مشكلات عديدة، قد تصعب معالجتها فيما بعد، كما حدث في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ أن التنمية الاقتصادية التي تحققت بالثورة الصناعية التي لم تكن مصحوبة باجراءات التنمية الاجتماعية، قد ادت الى جملة مشكلات اجتماعية، كاستغلال اصحاب العمل للعمال، الذين كانوا مضطرين

للاشتغال باجور منخفضة لا تضمن لهم معيشة انسانية لائقة، ودون وجود اي ضمان لهم في حالة العجز والشيخوخة واصابات العمل، هذا الى جانب طغيان التفكك الاجتماعي المتمثل في ارتفاع نسبة العوائل المتصدعة واتصاف العلاقات الاجتماعية بالسطحية والنفعية وازدياد الادمان على المسكرات وتعاطي المخدرات والتحلل الخلقي، وغير ذلك س المشاكل الاجتماعية التي لازالت آثارها قائمة حتى الآن في الكثير من البلاد الأوربية

لكل ما تقدم فاننا نؤكد على أهمية التنمية الاجتماعية، لأن التنمية الاقتصادية وحدها لا يمكن ان تقضي على مشكلات التخلف ، فضلا على ان التنمية الاجتماعية ضرورية لدفع عملية التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها، ذلك لأن اجراءات التنمية الاقتصادية المتمثلة أساسا في رفع مستوى الانتاجية في الزراعة واستثمار الثروة المعدنية بأفضل الطرق الممكنة والتنمية الصناعية تحتاج الى الانسان ذي الكفاية الانتاجية المرتفعة، ومثل هذا الانسان لابد ان يكون متعلما ومتمتعا بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح ، وتتوفر له الضمانات الكفيلة بتحقيق حياة آمنة في حاضره ومستقبله، وذلك كله لا يمكن أن يتحقق الا بتحقيق المقومات الخمسة للتنمية الاجتماعية، وهي التعليم

والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، الى جانب توفير فرص العمل لكل مواطن، يتناسب مع استعداداته وقدراته، مقابل أجر مناسب.

فالتعليم هو المقوم الأول للتنمية الاجتماعية، يزود الافراد بالمعارف والاتجاهات والقيم المفيدة، ويساعد على اكتشاف وتنمية مواهبهم وتهيئة سبل التفكير الموضوعي لهم، وانماء قدراتهم على التجديد والابتكار، وتحفيزهم الى تحقيق التقدم، وجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا لتقبل التغير، كذلك يزيل الهوة بين المناطق الريفية المتأخرة والمناطق الحضرية المتقدمة، وللتعليم الى جانب وظيفته الاجتماعية وظيفة اقتصادية اذ انه الوسيلة الفعالة لايجاد القوة البشرية المنتجة، القادرة على ممارسة عمليات الانتاج، كما أن المواهب والقدرات التي يكتسبها الفرد بالتعليم تعتبر جزءا من ثروته وتكون بالتالي جزءاً من ثروة المجتمع الذي ينتمي اليه ذلك الفرد.

والتخطيط للتعليم ضرورة أساسية بالنسبة لجميع المجتمعات النامية، لمقابلة احتياجات الأفراد والجماعات في أقصر وقت ممكن وبأقل قدر من التكاليف مع ضمان التوازن بين مختلف المراحل والقطاعات التعليمية.

ولوضع سياسة تخطيطية سليمة في المجال التعليمي يجب أن تسعى كل دولةنامية الى وضع استراتيجية تتلاءم مع أوضاعها وظروفها الخاصة، ويتطلب ذلك تحديد الأولويات حتى يمكن استخدام الموارد المحددة على أفضل وجه ممكن، غير انه توجد اعتبارات عامة، تجب مراعاتها عند التخطيط للتعليم في أية دولة نامية يمكن تحديدها فيما يلي:

١ ـ وضع خطة طويلة الأجل لتوجيه التعليم في مختلف مراحله وفروعه، في ضوء الأهداف الانسانية التي يحددها المجتمع، سواء أكانت أهدافا انسانية عامة أو قومية أو متصلة باحتياجات التنمية.

٢ ـ وجوب جعل التعليم الابتدائي الزاميا ومجانيا، باعتباره حقا من حقوق الانسان، ولضمان تكوين ثقافةعامة مشتركة

٣ ـ ايجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة، وذلك برسم هرم للتعليم تتسع قاعدته لتشمل التعليم الابتدائي ثم المتوسط فالثانوي متدرجا الى قمة الهرم التي تشمل التعليم الجامعي.

والمقوم الثاني للتنمية الاجتماعية هو الصحة، حيث ان التمتع بأعلى مراتب الصحة يعتبر احد الحقوق الرئيسية لكل مواطن، وان الحكومات مسئولة عن رعاية صحة شعوبها، ولن يتأتى لها ان تضطلع بهذه المسئولية الا باتخاذ تدابير فعالة في اطار من العدالة الاجتماعية

والرعاية الصحية، من ناحية اخرى، تعتبر من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية، لأن بها يمكن تنمية الموارد البشرية كماً بتقليل نسبة الوفيات، وكيفاً بالقضاء على الأمراض المتوطنة، وامراض سوء التغذية، وبالتالي تتحسن صحة الأفراد، ويرتفع معدل الكفاية الانتاجية، ويزداد انتاج المجتمع، ومما لاشك فيه ان الدول النامية تحتاج الى مزيد من الجهود في مجال التخطيط الصحي على ان يعطى الأولوية في هذا التخطيط الى مكافحة الامراض الناشئة عن سوء التغذية، وتحقيق متطلبات هذه المكافحة، بتوفير العدد الكافي من الأطباء والصيادلة والموظفين الصحيين والممرضات، وتوفير الأدوية وانشاء المستشفيات والمستوصفات وتحصين الأفراد ضد الأمراض المختلفة، وكذلك تأمين مياه الشرب النقية، وتصريف الفضلات بالطرق المناسبة والقضاء على الحشرات.

والمقوم الثالث من مقومات التنمية الاجتماعية هو الاسكان، اذ ان المسكن هو من الحاجات الأساسية للانسان، يقيه من قسوة الطبيعة ويهيىء له مقتضيات الراحة والهدوء، وقد لوحظ بأنه كلما تحسنت احوال المسكن، كلما قلت نسب الاصابة بالأمراض، وزادت قدرة الأفراد على العمل، وبالرغم من اهمية المسكن هذه، فان البلاد المختلفة تعاني من سوء حالة المساكن، لعدم انشاء أغلبها وفق تخطيط سليم، ولازدحامها بالسكان، وعدم توفر المستلزمات الصحية الضرورية فيها، من أجل ذلك كان لاصلاح الأحوال السكنية في البلاد المختلفة لابد من اعادة التخطيط العمراني في المدن والقرى والقيام بالاجراءات التالية:

١ ـ بناء وحدات سكنية جديدة في ضواحي المدن، ونقل سكان الاحياء المختلفة اليها

٢ ـ اصلاح الأحياء المتخلفة الممكن اصلاحها باصلاح المباني الموجودة فيها، وهدم المتهالك منها، وفتح شوارع واسعةوانشاء حدائق وملاعب وأسواق في الأماكن المناسبة

٣ ـ هدم وازالة الأحياء المتخلفة التي ساءت حالة مبانيها، ويتعذر اصلاحها، وتشييد أحياء جديدة في محلها.

٤ ـ كما يجب عند التخطيط العمراني للقوى مراعاة مايلي بصورة خاصة :

أ ـ تحديد مساحة القرية بالنسبة لعدد السكان، وتحديد مساحة الشوارع والساحات والمتنزهات والمرافق العامة والأسواق.

ب ـ وضع حد أدنى لمساحة المسكن، وتحديد المستلزمات الضرورية التي يجب أن يحتوي عليها المسكن، ليكون صحيا.

جـ ـ تأمين وسائل تزويد القرى بالمياه الصالحة للشرب، ووسائل تصريف الفضلات.

ورابع مقومات التنمية الاجتماعية هو الرعاية الاجتماعية للاسرة والطفولة، بدعم العائلة، وحماية الطفولة، وتمكين المرأة العاملة من التوفيق بين عملها وواجباتها في العائلة، وحماية النشء من الاستغلال، ووقايته من الاهمال، والعمل على تنشئته تنشئة سليمة قوية، وكذلك رعاية ومعاونة المعوقين بدنيا أو حسيا أو عقليا، في حدود ما تبقى لهم من قدرات وامكانات، ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين معتمدين على أنفسهم، قادرين على الاسهام في بناء صرح وطنهم ورفاهية بلادهم.

وأخيرا يمثل الضمان الاجتماعي المقوم الخامس للتنمية الاجتماعية، ويتحقق الضمان الاجتماعي بتوفير الحياة الكريمة للافراد الذين اعجزتهم ظروف الحياة عن الكسب، ممن بلغوا سن الشيخوخة أو الذين عجزوا عن العمل لفقدهم القدرة على العمل لأي سبب آخر، وكذلك توفير الرعاية الكاملة للأطفال والأحداث الذين فقدوا معيلهم.

ثانياً: دور البحث العلمي في تخطيط وتنفيذ التنمية:

إن أي تخطيط لأي من مقومات التنمية الاجتماعية لا يكون تخطيطا سليما، مالم يعتمد على بحث علمي رصين، ذلك لأن البحث العلمي هو اساس التخطيط، الذي يحتاج الى التعرف عن طريق البحث عن الحقائق الموضوعية القائمة والمشاكل الاجتماعية من حيث حجمها وابعادها وتفاعلها مع غيرها من العوامل، حتى يتسنى وضع البرامج اللازمة لتذليل الصعوبات والمعوقات وازالة الآثار الباقية للتخلف.

والبحث العلمي بوجه عام هو الأسلوب الوحيد المعتمد في الاجابة على التساؤلات التي تطرحها، ليست حركة التنمية وحدها، بل حركة الحياة كلها والعلاقات الاجتماعية الناتجة

عن هذه الحركة، حيث ان هذا الاسلوب يستطيع ان يتتبع تلك الحركة ويواكبها، ليتبين من خلال ذلك جوانب السلب والايجاب فيها، فيقوم الأولى ويطور الثانية، لكي تنمو وتورق، فتعطي للحياة وللانسان عطاء أوفر.

ولا نريد أن نقف هنا لنتساءل عن واقع البحث العلمي، في الدول العربية فيما مضى من الزمن، ولا نريد ان ننظر الى الوراء، فنأسف لأننا بدأنا متأخرين انما الذي يكفينا هو اننا بدأنا بانتهاج هذا الاسلوب.

فأغلب الدول العربية التي لم تشهد من قبل أية نشاطات بحثية واضحة بدأت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، بتعزيز الدراسات العلمية، وبلورة النشاطات البحثية في اطار تنظيمي يكرس النشاط الفرقي المتكامل، ويوفر كل متطلبات البحث العلمي، وفي هذا السياق اتجهت هذه الدول، نحو انشاء مؤسسات متخصصة للبحوث تضع نتائج بحوثها ودراساتها في خدمة تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية وعموم عملياتها، في مختلف المجالات، الى جانب تقديم المشورة العلمية للجهات المعنية في الدولة، والاسهام الفعَّال في الجهود التي تبذلها تلك الجهات لحل المشكلات القائمة، وتبدو

أهمية هذه المؤسسات في قدرتها ـ بما يتوفر لها من امكانات بشرية ومادية ـ على القيام بما يلي:

١ ـ تثبيت مبدأ البحث الفرقي، الذي يؤكد مبدأ التكاملية بين العلوم الانسانية المختلفة، حيث ان فريق العمل المكون من ذوي اختصاصات عديدة يمكنه أن يدرس الظواهر والمشكلات المختلفة، وفي اطار تكاملي متعدد المداخل مما يضمن الوصول الى نتائج أكثر دقة وسلامة

٢ ـ اجراء بحوث واسعة من الناحيتين الجغرافية والبشرية، مما يحقق المزيد من القدرة على التوصل الى نتائج موثوق بها، والى درجة أعلى من التعميم.

٣ ـ تجميع الخبرات العلمية لديها، وتبادلها مع المؤسسات المماثلة في الدول الأخرى.

٤ ـ بلورة نظريات وأدوات جديدة للبحث، تتناسب مع ظروف مجتمعاتها وطموحاتها.

ويمكن القول ان نقل النشاطات البحثية من أطرها الفردية الى أطر تنظيمية ـ تجسدت فيما تم تأسيسه من مراكز البحوث في الدول العربية ـ قد حقق الكثير من النتائج الجيدة في مجالات البحث والتدريب والتقويم.

كما انه بسبب ضخامة البحوث واتساع ابعادها وحاجتها لبيانات احصائية دقيقة أولت الدول العربية اهتماما متزايدا في تحديث وتوسيع اجهزتها الاحصائية بتزويدها بالاحصائيين الفنيين والآلات التقنية الالكترونية وغيرها.

ومن المؤكد ان تطوير الأجهزة الاحصائية، برفع مستويات ادائها، يساعد على توسيع نطاق البحوث ودقة نتائجها، ذلك لأن عمليات فنية كتفريغ البيانات وتوحيدها واستخراج بعض معاملاتها، تتم بصورة أسرع وادق، من خلال النظم الآلية القادرة الدقيقة للعمليات الاحصائية

وبشأن تقسيم البحوث الى نوعين، تطبيقية وصرفة، ومدى الاهتمام بكل منهما، تدارست هذا الموضوع الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المنعقدة في كلكتا بالهند عام ١٩٥٨م ولاحظت اهتمام الدول النامية بالبحوث التطبيقية دون البحوث الصرفة، التي لا تحظى بالعناية اللازمة.

ومع اقرارنا بواقعية هذه الملاحظة، فانه لابد من التعقيب عليها بما يلي:

١ ـ ان تقسيم البحوث الى نوع صرف وآخر تطبيقي، قد لا يصح تماماً بنفس الصيغة الحدية التي يقدم بها، اذ انه من

الضروري النظر الى البحوث التطبيقية ذاتها، من زاوية اثارها على النظريات والتصورات القائمة، وتطويرها باتجاه يخدم البحوث التطبيقية ذاتها فيما بعد.

٢ ـ إن الدول النامية بحكم طموحاتها الكبيرة، ورغبتها في تسريع عمليات التنمية، ومواجهة المشكلات التي تتمخض عنها تلك العمليات، تجد نفسها ملزمة بتوجيه المزيد من اهتمامها الى البحوث التطبيقية والاتجاه بدرجة محدودة الى البحوث الصرفة

ذلك لأن عملية التنمية، هي عملية تغيير مخطط تستهدف تحقيق زيادة سريعة خلال فترة من الزمن لاستكمال النقص الذي يعانيه المجتمع النامي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ومثل هذه العملية تحتاج الى درجة مناسبة من الفهم للوضع المتخلف القائم والمعوقات التي تحول دون معالجته، والبحث التطبيقي هو محاولة منظمة لهذا الفهم، يستند الى أسس موضوعية وأدوات موثوق بصدقها، ومن جانب آخر تؤدي عملية التنمية الى ظهور مشكلات مختلفة على مستوى العلاقات الانسانية في المجتمع، تحتاج دراستها ومعالجتها للبحث التطبيقي القادر على فهم تلك المشكلات.

لما تقدم فان طموحات الدول العربية لتحقيق وتائر نمو اجتماعية واقتصادية عالية، تحتم عليها مضاعفة اهتمامها في البحوث التطبيقية التي تخدم نتائجها تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.

غير أن هذا لا يعني اهمال هذه الدول للبحوث الصرفة، التي تبدو الحاجة اليها ايضا، لتطوير وتحسين الأدوات المستخدمة في البحث، ولايجاد تصور نظري متكامل وواضح للعديد من المشكلات الاجتماعية، على مستوى الوطن العربي، وقد يمتد طموحنا الى التفكير ببناء علم اجتماعي عربي، وهذا يقتضي تعزيز التعاون بين مؤسسات البحوث الاجتماعية في الدول العربية، بتبادل الدراسات والبحوث وعقد الحلقات الدراسية المشتركة، لبحث مختلف موضوعات اختصاصاتها، كما يجب توثيق العلاقات بين مؤسسات البحوث والجامعات، بحث الأخيرة على بذل المزيد من الاهتمام في اعداد القدرات الفنية المؤهلة للبحث العلمي وتشجيع أساتذتها على الاسهام الجاد في النشاطات البحثية لمؤسسات البحوث.

كذلك من الضروري قيام مراكز بحوث عربية اقليمية تقوم كل منها في نطاق اختصاصها، بتنمية وتوثيق الروابط مع

المؤسسات العلمية المعنية بذات الاختصاص، على المستوى العربي والدولي، وتبادل المعلومات والخبرات معها.

ومن دواعي الاعتزاز ان نشهد اليوم قيام اول مركز عربي اقليمي من هذا النوع هو المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الذي ارتفع شامخا على ارض المملكة العربية السعودية مهبط الاسلام والسلام، ومهد العروبة والرفعة والايمان، لتحقيق اهدافه الخيرة النيرة، في تنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية الهادفة للحفاظ على قيمنا الاسلامية والعربية المثلى ولارساء قواعد الأمن والامان، ولرفع مستوى الأداء لدى العاملين في هذه المجالات في وطننا العربي الكبير، الذي هو احوج ما يكون الى مثل هذا المركز، وفي هذه المرحلة بالذات التي يتعرض فيها مجتمعنا العربي لريح عاتية غربية وشرقية، مشحونة بمثيرات القلق والقلاقل والفساد والافساد ـ لابد سن العمل على صدها وتنقية اجوائنا منها.